

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠١٥

بشأن الموافقة على اتفاق قرض البرنامج الشامل لتمويل الإسكان الاجتماعي

والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية

والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق قرض البرنامج الشامل لتمويل الإسكان الاجتماعي

الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي

لإعادة الإعمار والتنمية، يبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٤٣٦هـ

(الموافق ٤ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م)

عبد الفتاح السيسي

قرض رقم ٨٤٩٨ - مصر

اتفاق قرض

(البرنامج الشامل لتمويل الإسكان الاجتماعي)

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية

بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٥

اتفاق قرض

اتفاق بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٥ ، بين حكومة جمهورية مصر العربية ("المقترض") والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية ("البنك"). وقد اتفق المقترض والبنك على ما يلى :

(المادة الأولى)

الشروط العامة ، والتعريف

١-١: تشكل الشروط العامة (على النحو الوارد في ملحق هذا الاتفاق) جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

٢-١: ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك ، يكون للمصطلحات المعرفة في هذا الاتفاق ذات المعانى المحددة لها في الشروط العامة أو في ملحق هذا الاتفاق .

(المادة الثانية)

القرض

١-٢: يوافق البنك على إقراض المقترض ، وفقاً للشروط والأحكام الواردة أو المشار إليها في هذا الاتفاق ، مبلغاً وقدره (٥٠٠٠٠٠٥ دولار أمريكي) خمسمائة مليون دولار أمريكي ، ويجوز أن يتم تحويل هذا المبلغ من وقت لآخر إلى عملة أخرى طبقاً لأحكام القسم (٨-٢) من هذا الاتفاق ("القرض") وذلك للمساعدة في تمويل البرنامج الموضح في الجدول ١ بهذا الاتفاق ("البرنامج") .

٢-٢: يجوز للمقترض سحب حصيلة القرض طبقاً للقسم (٤) من الجدول ٢ بهذا الاتفاق . تم تحديد صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي مثلاً عن المقترض لأغراض اتخاذ أي إجراء مطلوب أو مسموح به وفقاً لهذا القسم .

٣-٢: يسدد المقترض رسم الحصول على القرض بمبلغ يعادل (٢٥٪) ربع من واحد بـ١٠٠٪ من مبلغ القرض .

٤-٢: يسدد المقترض عمولة الارتباط بمبلغ يعادل (٢٥٪) ربع من واحد بـ١٠٠٪ من مبلغ القرض سنوياً على رصيد القرض غير المسحوب .

٤-٥: يكون معدل الفائدة المستحق السداد بواسطة المقترض على أصل المبلغ المسحوب والقائم من وقت لآخر عن كل فترة فائدة مساوياً للمعدل المرجعى (على النحو المعرف في الفقرة ٨٢ من الشروط العامة) لعملة القرض مضافاً إليه الهامش المتغير شريطة أن يدفع المقترض عند تحويل كامل مبلغ أصل القرض أو أي جزء منه خلال فترة التحويل فائدة عن هذا المبلغ طبقاً للأحكام ذات الصلة بالمادة (٤) من الشروط العامة .

٤-٦: يكون تاريخ السداد في ١٥ يناير و ١٥ يوليو من كل عام .

٤-٧: يسدد أصل مبلغ القرض وفقاً لجدول استهلاك القرض الوارد بالجدول رقم (٣) بهذا الاتفاق .

٤-٨: (أ) يجوز للمقترض في أي وقت أن يطلب إجراء أيّاً من التحويلات التالية لشروط القرض وذلك بغرض تسهيل الإدارة الحكيمية للقرض :

(١) تغيير عملة القرض لـكامل مبلغ أصل القرض أو أي جزء منه المسحوب أو غير المسحوب إلى عملة معتمدة ؛ (٢) تغيير أساس معدل الفائدة الواجب تطبيقه على : (أ) كامل مبلغ أصل القرض أو أي جزء منه المسحوب والقائم من معدل متغير إلى معدل ثابت أو العكس أو (ب) كامل مبلغ أصل القرض أو أي جزء منه المسحوب والقائم من معدل متغير على أساس معدل مرجعي وهاوش متغير أو العكس ، و(ج) كامل مبلغ أصل القرض أو أي جزء منه المسحوب والقائم من معدل متغير على أساس هامش متغير إلى معدل متغير على أساس هامش ثابت ، و(٣) وضع حدود للمعدل المتغير أو المعدل المرجعي المطبق على كامل مبلغ أصل القرض أو أي جزء منه المسحوب والقائم وذلك بتحديد غطاء أو طوق لمعدل الفائدة على أساس المعدل المتغير أو المعدل المرجعي .

(ب) يعتبر أي تحويل مطلوب إجراؤه طبقاً للفقرة (أ) من هذا القسم ويقبله البنك "تحوياً" وفقاً للتعريف الوارد في الشروط العامة ، ويتم تنفيذه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الشروط العامة وإرشادات التحويل .

(ج) عقب تاريخ تنفيذ غطاء أو طوق معدل القائدة والذي يطلب المفترض بموجبة سداد العلاوة من حصيلة القرض ، يقوم البنك بالنيابة عن المفترض بالسحب من حساب القرض والتحويل لصالحه تلك المبالغ الازمة لسداد أي علاوة واجبة الدفع طبقاً للقسم ٤-٥ (ج) من الشروط العامة وفي حدود المبلغ المخصص من وقت لآخر للغرض الموضح بالجدول الوارد في القسم (٤) من الجدول رقم (٢) بهذا الاتفاق .

٩-٢: حدد المفترض وزارة المالية في بلده - نيابة عنه - للقيام بسداد مدفوعات خدمة الدين الخاص بالقرض .

(المادة الثالثة)

البرنامج

١-٣: يعلن المفترض التزامه بأهداف البرنامج . ولهذا الغرض ، ينفذ المفترض البرنامج من خلال الجهة المنفذة للبرنامج وفقاً لأحكام المادة الخامسة من الشروط العامة واتفاق البرنامج وهذا الاتفاق .

٢-٣: دون تقييد لأحكام القسم (١-٣) من هذا الاتفاق ، وما لم يتفق عليه المفترض والبنك خلافاً لذلك ، يؤكّد المفترض على تنفيذ البرنامج وفقاً لأحكام الجدول رقم (٢) بهذا الاتفاق .

(المادة الرابعة)

إجراءات إضافية للبنك

٤: يتكون المحدث الإضافي بما يلى :

في حالة تعديل أو تعليق أو إلغاء أو فسخ أو التخلّي عن أي تشريع أو ترخيص أو أداة قانونية أخرى تتعلق بتنفيذ البرنامج أو إنشاء صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي أو ممارسته لأنشطته ويكون من شأنه التأثير بشكل جوهري وسلبي على تحقيق أهداف

البرنامج أو على قدرة تمويل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي على تنفيذ البرنامج أو أي من التزاماته طبقاً لاتفاق البرنامج . ويستمر أي تعليق يقع وفقاً لهذا القسم حتى قام زوال الحدث أو الأحداث المؤدية إلى مثل هذا التعليق ، وذلك ما لم يخطر البنك المقترض باستئناف حقه في السحب .

(المادة الخامسة)

النفاذ والإنهاء

١-٥: طبقاً للأحكام الأخرى الواردة بتلك المادة والقسم (١-٩) من الشروط العامة، يصبح هذا الاتفاق نافذاً فور تلقى البنك شهادة تفيد قيام المقترض باتخاذ كافة الإجراءات الدستورية اللازمة .

٢-٥: حددت فترة (١٨٠) مائة وثمانون يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق أو أي تاريخ لاحق يحدده البنك طبقاً للقسم (٤-٩) من الشروط العامة كمهلة محددة لنفاذ هذا الاتفاق .

(المادة السادسة)

الممثلون والعناوين

١-٦: بخلاف ما ورد بالقسم (٢-٢) من هذا الاتفاق ، تم تحديد وزيرة التعاون الدولي ، ومساعد الوزيرة لشئون منظمات التمويل الدولية والإقليمية والعربية بوزارة التعاون الدولي بدولة المقترض ، منفردين ، كممثلي المقترض .

٢-٦: عنوان المقترض:

وزارة التعاون الدولي

٨ شارع عدلى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

الفاكس:

(٢٠٢) ٢٣٩١٢٨١٥

(٢٠٢) ٢٣٩١٥١٦٧

برقى:

وزارة التعاون الدولي

القاهرة - جمهورية مصر العربية

٣-٦: عنوان البنك:

International Bank for Reconstruction and Development

1818H Street, N.W.

Washington, D.C. 20433

United States of America

Cable address: **Telex** **Facsimile:**

INTBAFRAD 248423(MCI)

Washington, D.C. 64145(MCI) 1-202-477-6391

تم الاتفاق في القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، في اليوم والستة المدونين في صدر
هذا الاتفاق .

عن

البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية

حافظ غانم

الممثل المعتمد

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

نجلاء الاهلواني

الممثل المعتمد

جدول رقم (١)

وصف البرنامج

هدف البرنامج هو تحسين قدرة محدودي الدخل في جمهورية مصر العربية للحصول على مسكن ملائم ، وتعزيز قدرة صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي على تصميم السياسات وتنسيق البرامج في قطاع الإسكان الاجتماعي .

يعد هذا البرنامج جزءاً من برنامج الإسكان الاجتماعي الذي ينفذه المفترض ، ويكون من المكونات التالية :

الجزء (أ) تعزيز القدرة المؤسسية لصندوق تمويل الإسكان الاجتماعي:

١ - تعزيز قدرة صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي بهدف تحسين قطاع الإسكان في دولة المفترض من خلال ما يلى ، ضمن غيرها من الأمور: (أ) التنسيق بين الجهات المعنية بالإسكان ومهامها ودمجها (ب) وضع سياسات وبرامج وقواعد وإجراءات الإسكان الاجتماعي (ج) إعداد وتنفيذ الإصلاحات لتحسين كفاءة وعدالة منظومة الإسكان .

٢ - تعزيز قدرة صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي في الإشراف على تنفيذ البرنامج من خلال ما يلى ضمن غيرها من الأمور: (أ) تأسيس نظام مطور لإدارة المعلومات (ب) إنشاء هيكل للإدارة المالية السليمة والمحوكمة (ج) تعزيز قدرة التقييم والمراقبة .

الجزء (ب) دعم جانب الطلب بقطاع الإسكان:

١ - **برنامج التمويل العقاري:** تمويل الدعم - بناء على الطلب - المقدم للأسر التي يصل دخلها إلى ٣٠٠ جنيه شهرياً لشراء منزل جديد أو منزل قائم من خلال التمويل العقاري وسداد الدفعة المقدمة .

٢ - **برنامج دعم إيجار مساكن القطاع العام لصالح المستأجرين:** تقديم الدعم المادي - بناء على الطلب - للأسر التي يصل دخلها إلى ١٥٠٠ جنيه شهرياً لإيجار وحدة سكنية مملوكة للقطاع العام ومداراة بواسطته .

- ٣ - برامح دعم لإيجار مساكن القطاع الخاص لصالح المستثمرين: تقديم حزم مالية تحفيزية للمستثمرين بالقطاع الخاص الملزمين بتأجير المساكن للأسر متوسطي الدخل التي يصل دخلها إلى ٣٠٠٠ جنيه لمدة زمنية محددة .
- ٤ - برامح الدعم المادى لإيجار مساكن القطاع الخاص للمستعاجرين: تقديم الدعم المادى - بناء على الطلب - لتمكين الأسر ذوى الدخل الذى سيتم تحديده بواسطه صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى لإيجار مساكن مملوكة للقطاع الخاص ومداره بواسطته .

جدول (٢)**تنفيذ البرنامج****القسم الأول - ترتيبات التنفيذ :****(أ) أنظمة البرنامج المالية والبيئية والاجتماعية :**

دون تقييد لأحكام المادة الخامسة من الشروط العامة ، يعمل المقرض على تنفيذ البرنامج من خلال الجهة المنفذة للبرنامج طبقاً لأنظمة الإدارة المالية والتوريد والإدارة البيئية والاجتماعية المقبولة لدى البنك ("أنظمة البرنامج الائتمانية والبيئية والاجتماعية") التي يتم تصميمها على نحو يضمن ما يلى :

- ١ - أن تستخدم حصيلة القرض للأغراض المحددة لها مع مراعاة تطبيق مبادئ الاقتصاد الفاعلية والكفاءة والشفافية والمساءلة ، و
- ٢ - أن تحدد آثار البرنامج الفعلية والمحتملة على البيئة والمجتمع وأن يتم تفاديهما أو الحد منها أو تقليلها ، بحسب الأحوال ، من خلال عملية صنع قرار مدعومة بالمعلومات .

(ب) مكافحة الفساد :

دون تقييد لأحكام الجزء (أ) من هذا القسم ، يعمل المقرض على قيام الجهة المنفذة للبرنامج بتنفيذ البرنامج طبقاً لأحكام إرشادات مكافحة الفساد .

(ج) ترتيبات مؤسسية وتنفيذية أخرى للبرنامج :

١ - دون تقييد لعمومية الجزء (أ) من هذا القسم ، يقوم المقرض ، من خلال الجهة المنفذة للبرنامج ، بتنفيذ خطة عمل البرنامج طبقاً للجدول المحدد في خطة العمل بشكل مقبول لدى البنك ، وبخلاف ما قد يوافق عليه البنك بعد التشاور مع المقرض ، يؤكد المقرض على عدم قيام الجهة المنفذة للبرنامج بتعديل خطة العمل أو الغائها أو تعليقها أو إنهائها أو التخلص عنها .

٢ - يعمل المقرض ، في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠١٦ على قيام الجهة المنفذة للبرنامج بإنشاء آلية للنظر في الشكاوى والظلمات المقدمة من المستفيدين من البرنامج أو من أطراف ثالثة تتعلق بأية نواحي تخص البرنامج والتي تشمل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية وادعاءات الغش والفساد وتتضمن تلك الآلية - ضمن غيرها من الأمور - إجراءات تسجيل الشكاوى والظلمات وإحالة الشكاوى لاتخاذ الإجراء الملائم وعملية مراجعة وإفادة المتظلم بنتائج الإجراء المتخد طبقاً لأفضل الممارسات .

- ٣ - يعمل المقترض ، في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو أي موعد لاحق يحدده البنك بموجب إخطار للمقترض ، على قيام صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي بإنشاء منظومة للمراقبة الداخلية داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي تخدم برامج التملك والإيجار التابعة للصندوق والمشار إليها في الجزء (ب) من البرنامج .
- ٤ - يعمل المقترض ، في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ أو أي موعد لاحق يحدده البنك بموجب إخطار للمقترض ، على قيام صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي بإنشاء وحدة مراقبة وتقييم سكنى داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي بالسلطات والمهام والعاملين والموارد المقبولة لدى البنك بما في ذلك نظام مراقبة وتقييم البرنامج .
- ٥ - يعمل المقترض ، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان النفاذ ، على قيام الجهة المنفذة للبرنامج بتعيين جهة تحقق مستقلة لإعداد وتقديم تقارير التحقق من تنفيذ النتائج المرتبطة بالسحب وفقاً للإجراءات والترتيبات المقبولة لدى البنك طبقاً للقسم ٤-ب-١ (ب) .
- ٦ - من أجل تسهيل تنفيذ البرنامج ، يتبع المقترض حصيلة القرض إلى الجهة المنفذة للبرنامج في الوقت المناسب .

القسم الثاني - الأنشطة المستبعدة:

يعمل المقترض على استبعاد الأنشطة التالية من البرنامج التي :

- (أ) يرى البنك من وجهة نظره أنها ستكون لها - على الأرجح - آثار سلبية جوهرية بالغة الدقة أو معاكسة أو غير مسبوقة على البيئة و/أو على الأشخاص المتأثرين .
- (ب) تستلزم توريد: (١) أعمال أو (٢) سلع تقدر قيمتها بما يعادل ٣٠ مليون دولار أو أكثر للعقد الواحد أو (٣) الخدمات غير الاستشارية التي تقدر تكلفتها بما يعادل ٢٠ مليون دولار أو أكثر للعقد الواحد ، أو (٤) الخدمات الاستشارية التي تقدر تكلفتها بما يعادل ١٥ مليون دولار أو أكثر للعقد الواحد .

القسم الثالث - إعداد التقارير والمراقبة والتقييم . والمراجعة :**(أ) تقارير البرنامج :**

يعمل المقترض ، من خلال الجهة المنفذة للبرنامج ، على مراقبة وتقييم تقدم سير العمل بالبرنامج وإعداد تقارير البرنامج وفقاً لأحكام القسم (٨-٥) من الشروط العامة ، على أن يغطي كل تقرير من تقارير البرنامج مدة نصف سنة ميلادية ، ويتم موافاة البنك به خلال شهر ميلادي على الأكثر من نهاية المدة التي يغطيها التقرير المعنى .

(ب) المراجعة المالية للبرنامج :

دون تقييد بعمومية القسم (١-أ) من هذا الجدول ٢ ، والقسم (٩-٥) من الشروط العامة ، يعمل المقترض ، من خلال الجهة المنفذة للبرنامج ، على مراجعة القوائم المالية طبقاً لأحكام القسم (٩-٥) من الشروط العامة . وتغطي كل مراجعة لهذه القوائم المالية مدة سنة مالية للمقترض ، على أن يتم (أ) موافاة البنك بهذه القوائم عقب نهاية هذه المدة بستة (٦) أشهر على الأكثر (ب) إتاحتها للاطلاع العام للجمهور في الوقت المناسب وبشكل مقبول لدى البنك .

القسم الرابع - السحب من حصيلة القرض :**(أ) عام :**

١ - يجوز للمقترض السحب من حصيلة القرض وفقاً لأحكام المادة الثانية من الشروط العامة ، ووفقاً لهذا القسم وأية ترتيبات إضافية يحددها البنك ويخطر بها المقترض من وقت لآخر لأغراض : (أ) دفع رسم الحصول على القرض و(ب) دفع كل علاوة غطاء أو طوق لمعدل الفائدة و(ج) تمويل مصروفات البرنامج على أساس النتائج ("النتائج المرتبطة بالسحب") التي تتحققها الجهة المنفذة للبرنامج طبقاً لمؤشرات محددة ("المؤشرات المرتبطة بالسحب") المحددة جماعتها في الجدول الوارد بالفقرة الثانية من هذا الجزء (أ) .

٢ - يحدد الجدول التالي كل فئة من فئات النفقات التي يجوز سحبها من حصيلة القرض (متضمنة المؤشرات المرتبطة بالسحب ، كما يتم تطبيقها) ("الفئة") ، والنتائج المرتبطة بالسحب لكل فئة (كما يتم تطبيقها) والمبالغ المخصصة من القرض لكل فئة:

المبالغ المخصصة من القرض (بأجل دوّلار الأمريكي)	الناتج المرتبط بالسحب وكما يتم تحديدها (كملاً المؤشر المرتبط بالسحب كما يتم تحديده)	الضفة (شامل المؤشر المرتبط بالسحب) الصيغة المتبعة لا حتساب
النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (١-١) : تم إنشاء المرأقبة الداخلية داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي لتقديم خدمة تأمين برامج التمويل لصندوق تمويل الإسكان الاجتماعي المشار إليه في الجرء (ب)) والإيجار الشابعة لصندوق تمويل الإسكان الاجتماعي	الموشر المرتبط بالسحب رقم (١-١) : تم إنشاء وتشغيل منظومة للمرأقبة الداخلية داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي والإيجار الشابعة لتقديم خدمة تأمين برامج التمويل لصندوق تمويل الإسكان الاجتماعي المشار إليه في الجرء (ب))	النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (١-٢) : تم إنشاء منظومة مرأقبة داخلية داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي ومدارستها لها مهامها بشكل مرضي :
النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (١-٣) : تم إنشاء منظومة المرأقبة الداخلية داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي والسنة المالية ٢٠١٩ دولار أمريكي عن والسنة المالية ٢٠١٨ و٥٠٠٠٥ دولار أمريكي عن	النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (١-٣) : تم إنشاء منظومة مرأقبة داخلية داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي ومدارستها لها مهامها بشكل مرضي :	النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (١-٣) : تم إنشاء منظومة مرأقبة داخلية داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي والسنة المالية ٢٠١٩ دولار أمريكي عن
النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (١-٤) : ١٠٠٠٠٠١ دولار أمريكي كالتالي: ٠٠٠٠٠٥ دولار أمريكي للسنة المالية ٢٠١٧ دولار أمريكي للسنة المالية	(٢) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (١) : تأسيس وتطبيق منظومة للمرأقبة والتقييم السككي وإنشاء وتشغيل وحدة للمرأقبة والتقييم داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي مع تطبيق نظام للمراقبة والتقييم . ويعد خططة لسنوات متعددة وأهداف سنوية يليها نظام الرقابة والتقييم .	النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (١-٤) : تم إنشاء وحدة للمرأقبة والتقييم داخل صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي الاجتماعي مع تطبيق نظام للمراقبة والتقييم .

المبلغ المدفوع للشخص الصيغة المتبعة لاحتساب مبالغ السحب	النتائج المرتبطة بالسحب (كما يتم تطبيقها)	الضريبة (شامل المؤشر المرتبط بالسحب كما يتم تطبيقها)
المبلغ المدفوع من القرض (بالدولار الأمريكي)	النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (٢-٣)؛ الاستفاذ بوحدة ومنظومة المراقبة والتقييم التي تم إنشاؤها داخل صندوق تحويل الإسكان الاجتماعي وموازتها لمهامها إلى ٥ دولار أمريكي لكل سنة من السنوات المالية ٢٠١٨ ٣٠٢٠١٩، ٣٠١٨	النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (٢-٣)؛ الاستفاذ بوحدة ومنظومة المراقبة والتقييم التي تم إنشاؤها داخل صندوق تحويل الإسكان الاجتماعي وموازتها لمهامها إلى ٥ دولار أمريكي لكل سنة من السنوات المالية ٢٠١٨ ٣٠٢٠١٩، ٣٠١٨
النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (٣)؛ تأسيس آلية للمصالحة والشفافية داخل صندوق تحويل الإسكان الاجتماعي وأنها تراول مهامها لتنفيذ البرنامج . الإجتماعي لتنفيذ البرنامج .	(٣) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (٣)؛ تأسيس وتطبيق آلية للمصالحة والشفافية داخل صندوق تحويل الإسكان الاجتماعي وأنها تراول مهامها لتنفيذ البرنامج .	(٣) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (٣)؛ تأسيس وتطبيق آلية للمصالحة والشفافية داخل صندوق تحويل الإسكان الاجتماعي وأنها تراول مهامها لتنفيذ البرنامج .
السنة المالية ٢٠١٩ ٥ دولار أمريكي ٥ دولار أمريكي .	السنة المالية ٢٠١٩ ٥ ١ دولار أمريكي السنة المالية ٢٠١٨ ٥ ١ دولار أمريكي	السنة المالية ٢٠١٩ ٥ ١ دولار أمريكي السنة المالية ٢٠١٨ ٥ ١ دولار أمريكي

المبالغ المخصصة للتغذية المتقطعة بالسحب متباين السحب (كما يتم تضليليتها)	المبلغ المخصص من القرض (بالدولار الأمريكي)
(٤) المؤشر المرتبط بالسحب كما يتم تضليليتها (٤-١): التنبيحة المرتبطة بالسحب رقم (٤-١)، قيام صندوق تمويل تمويل الإسكان الاجتماعي بحلول السنة المالية السادسة عشرة بتأسيس آلية لرقابة إشغال أو عدم يشغال الوحدات السكنية بواسطة الأسر الملقبة للدعم وأليها الإسكان طبقاً للخبر، (ب) من البرنامج ، ونسبة التملك للوحدات التي تشغليها الأسر محدودة الدخل بعد مرور قارس مهامها بشكل مرضٍ .	التنبيحة المرتبطة بالسحب رقم (٤-٣): الإسكان الاجتماعي بتأسيس آلية لرقابة إشغال أو عدم تمويل الإسكان الاجتماعي بحلول السنة المالية السادسة عشرة بتأسيس آلية لرقابة إشغال أو عدم إشغال
الوحدات السكنية بواسطة الأسر الملقبة للدعم وأليها الإسكان طبقاً للخبر، (ب) من البرنامج ، ونسبة التملك للوحدات التي تشغليها الأسر محدودة الدخل بعد مرور قارس مهامها بشكل مرضٍ .	التنبيحة المرتبطة بالسحب رقم (٤-٣): الإسكان الاجتماعي بتأسيس آلية لرقابة إشغال أو عدم تمويل الإسكان الاجتماعي بحلول السنة المالية السادسة عشرة بتأسيس آلية لرقابة إشغال أو عدم إشغال
١٣٣ دولاً أمريكي لكل نسبة إشغال مختلفة .	١٣٣ دولاً أمريكي لـ ٥٪ في السنة المالية ٢٠١٧ .
٥٪ و٥٪ في السنة المالية ٢٠١٧ . التنبيحة المرتبطة بالسحب رقم (٤-٣): ذلك الوحدات السكنية التي يشغلها الأسر محدودة الدخل بعد مرور سنة واحدة على الأقل من الحصول على الدعم طبقاً لبرنامج التسجيل العقاري بأسعار معقوله بين من البرنامج .	٥٪ و٥٪ في السنة المالية ٢٠١٧ . التنبيحة المرتبطة بالسحب رقم (٤-٣): ذلك الوحدات السكنية التي يشغلها الأسر محدودة الدخل بعد مرور سنة واحدة على الأقل من الحصول على الدعم طبقاً لبرنامج التسجيل العقاري بأسعار معقوله بين إشغال مختلفة .

الصيغة التبعية لاحتساب الناتج المرتبط بالسحب	الناتج المرتبط بالسحب كمائدة تقطيعها	الناتج المرتبط بالسحب كما يتم تقطيعها	الناتج المرتبط بالسحب من القرض (بالدولار الأمريكي)
النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (٤-٤) :	أن تسرار نسبة ذلك الوحدات السكنية التي يشتملها الأسر محدودة الدخل بعد مرور سنة واحدة على الأقل من الحصول على الدعم طبقاً لبرنامج التمويل العقاري بأسعار معقولة بين ٥٪ و٨٪ / في السنة المالية ٢٠١٩ -		النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (٤-٤) :
(٤) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (٥)؛ عدد الأسر الملقية للدعم - بنا، على الطلب - لـلملأ وعدادات سكنية بجديدة في كل سنة مالية أثنا، تنفيذ البرنامج في ظل برنامج التمويل العقاري بأسعار معقولة والمشاركة فيه			النتيجة المرتبطة بالسحب رقم (٥)؛ عدد الأسر الملقية للدعم رقم (٥) : عدد الأسر الملقية
(٦) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (٦)؛ بعد أقصى المشاركة في برامج دعم الإيجار في كل سنة مالية أثنا، تنفيذ البرنامج المشار إليه في الجزء (ب-٢) وأب-٤ من البرنامج (خط الأساس: صفر للسنة المالية			(٦) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (٦)؛ عدد الأسر الجديدة الشبيهة المرتبطة بالسحب رقم (٦)؛ بعد أقصى السادسة عشرة)،
لكل أسرة جديدة، وتحدة بأسراء			لكل أسرة جديدة، وتحدة بأسراء

المبلغ المخصص من القرض (بالدولار الأمريكي)	المبلغ المرتبط بالسحب كما يتم تطبيقها (شامل المؤشر المرتبط بالسحب كمما يتم تطبيقها)	النتائج المرتبطة بالسحب كما يتم تطبيقها	الضئيل
٢٥٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠	(٧) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (٧) : نسبة الدعم - بناء، على الطلب - تقديم طبقاً للجزء (ب) من البرنامج في كل سنة مالية طوال مدة تنفيذ البرنامج . لدعم شراء أو إيجار الوحدات السكنية المتواجدة على بعد ٦٠ دقيقة أو أقل من مركز العمل .	(٨) المؤشر المرتبط بالسحب رقم (٨) : أعداد الدعم المقدم بناء، على الطلب في ظل المجزء (ب) من البرنامج لدعم شرا، أو إيجار الوحدات السكنية المقدمة بواسطة القطاع الخاص في كل سنة مالية أثنا، مدة تنفيذ البرنامج (شركات القطاع الخاص هي الشركات المملوک نسبة ١٥٪ منها على الأقل من قبل أفراد أو المدرج بالبورصة) (خط الأساس: صغر لسنة المالية ٢٠١٦) .	(٩) رسم الحصول على القرض ويسدد طبقاً للقسم (٣-٢) من هذا الاتفاق وطبقاً للقسم ٣-٧ (ب) من الشروط العامة .
١٢٥٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠	(١٠) علاوة غطاء، أو طرق معدل الفائدة ويتم دفعها طبقاً للقسم ٣-٨ (ج) من هذا الاتفاق ، وللقسم (٤-٥) من الشروط العامة .	١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
٩٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠ ٠ ٠	المبلغ الإجمالي (٣-٢)

(ب) شروط السحب ، مدة السحب:

١ - مع عدم الإخلال بأحكام الجزء (أ) من هذا القسم ، لن تتم أى عملية سحب:

(أ) لأغراض القسم (٥-٢) من الشروط العامة ، لمدفوعات نفقات البرنامج التي تمت قبل تاريخ هذا الاتفاق ، فيما عدا سحب مبلغ إجمالي لا يتجاوز ٢٥ دولار قد يكون تم دفعه قبل هذا التاريخ لكن فى أو بعد ١٤ أغسطس ٢٠١٤ ، و

(ب) لأية نتيجة مشروطة بالسحب بالفترة (١) أو (٢) أو (٣) أو (٤) أو (٥) أو (٦) أو (٧) أو (٨) ، إلا إذا قامت جهة تنفيذ البرنامج بتقديم كل مستندات التحقق المطلوبة والمعلومات بشكل مقبول لدى البنك يفيد أنه قد تم إنجاز النتيجة المرتبطة بالسحب ، ومثل هذه المستندات والمعلومات يجب أن تتضمن تقارير التتحقق من وكيل تتحقق ، بالاعتماد على التقارير التي يتم إعدادها من قبل الجهة المنفذة للبرنامج توضح أن النتائج المرتبطة بالسحب تم تحقيقها وفقاً للإجراءات والترتيبات وبروتوكولات التتحقق المقبولة لدى البنك .

٢ - (أ) مع عدم الإخلال بأحكام الجزء بـ ١ (ب) من هذا القسم ، يجوز أن يسحب المقرض من خلال جهة تنفيذ البرنامج مبلغاً لا يزيد عن ١٢٥ دولار كدفعة مقدمة تحت الفترة (١) أو (٢) أو (٣) أو (٤) أو (٥) أو (٦) أو (٧) أو (٨) .

(ب) حال عدم تحقيق النتيجة أو النتائج المرتبطة بالسحب لأى فئة محددة أو تم تحقيقها بشكل جزئي من وجهة نظر البنك وذلك بحلول التاريخ المحدد لإنجاز هذه النتيجة أو بحلول تاريخ الإقفال ، في هذه الحالة يتبع على المقرض فوراً ويتناه على إخطار من البنك بأن يرد للبنك مثل هذه الدفعة المقدمة أو جزءاً من الدفعة المقدمة كما يحدده البنك وفقاً لأحكام الفقرة (٣) من هذا الجزء (ب) .

(ج) ما لم يتم الاتفاق عليه خلافاً لذلك مع المقرض ، يقوم البنك بإلغاء المبلغ الذي تم رده وفقاً للفقرة ٢ (ب) أعلاه . أى مسحوبات أخرى يتم طلبها كدفعة مقدمة تحت أى فئة يسمح بها فقط طبقاً للشروط والأحكام التي يحددها البنك عن طريق إخطار المقرض .

٣ - مع عدم الإخلال بأحكام الجزء بـ ١ (ب) من هذا القسم ، في حال رأى البنك أن إنجاز أي من النتائج المرتبطة بالسحب بالفترة (٤) أو (٥) أو (٦) أو (٧) أو (٨) لم يتم تحقيقه بحلول التاريخ المقرر لإنجاز النتيجة المرتبطة بالسحب ، يجوز للبنك أن يحدد في أي وقت بعد التشاور مع المقترض أن :

(أ) التصريح بسحب مثل هذا المبلغ الأقل من حصيلة القرض غير المسحوب ثم تخصيصها لهذه الفئة التي هي متوافقة في رأى البنك مع درجة الإنجاز لهذه النتيجة المرتبطة بالسحب على أن يتم احتساب مثل هذا المبلغ الأقل طبقاً لصيغة حساب السحب المحددة في العمود الرابع من الجدول في القسم ٤ . أ . ٢ من هذا الجدول .

(ب) إعادة تخصيص كل أو جزء من حصيلة القرض المخصصة لهذه النتيجة المرتبطة بالسحب لأية نتيجة أخرى مرتبطة بالسحب ، و/أو

(ج) إلغاء كل أو جزء من حصيلة القرض المخصصة لهذه النتيجة المرتبطة بالسحب .

٤ - تاريخ الإقفال هو ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

٥ - مع عدم الإخلال بالأحكام سالفة الذكر بهذا القسم (٤) إذا أخفق المقترض في أي وقت بعد تاريخ الإقفال في تقديم دليل مقبول لدى البنك يوضح أن رصيد القرض المسحوب لا يزيد عن إجمالي نفقات البرنامج المدفوعة من قبل المقترض ، غير شامل النفقات المملوكة بواسطة أي ممول آخر أو بواسطة البنك أو المؤسسة بموجب قرض آخر أو ائتمان أو منحة ، في هذه الحالة يتبعن على المقترض فوراً وثاء على استلامه إخطاراً من البنك ، رد مثل هذا المبلغ الزائد من رصيد القرض المسحوب . وسيقوم البنك بإلغاء المبلغ الذي تم رده من رصيد القرض المسحوب على هذا النحو .

الجدول رقم (٣)

١ - يوضح الجدول التالي تواریخ سداد أصل القرض ، والنسبة المئوية لاجمالى القسط المستحق سداده فى تاريخ سداد كل قسط من أصل القرض ("نسبة القسط المستحق") . وفي حالة سحب حصيلة القرض بالكامل فى تاريخ سداد أول قسط من أصل القرض ، يقوم البنك بتحديد مبلغ القرض الواجب سداده من قبل المقترض فى تاريخ سداد كل قسط من أصل القرض وذلك عن طريق ضرب: (أ) رصيد القرض المسحوب من تاريخ سداد أول قسط من أصل القرض : في (ب) نسبة القسط المستحق فى تاريخ سداد كل قسط من أصل القرض ، على أن يتم - كلما اقتضت الضرورة ذلك - تعديل مبلغ القسط المذكور لخصم أي مبلغ من المبالغ المشار إليها في الفقرة (٤) من هذا الجدول والتي يطبق في شأنها نظام تحويل العملة .

نسبة القسط المستحق (بالنسبة المئوية %)	تاریخ سداد القسط
٪ ١,٦٧	في كل من ١٥ يناير و ١٥ يوليو بدءاً من ١٥ يوليو ٢٠٢٠ وحتى ١٥ يوليو ٢٠٤٩
٪ ١,٤٧	في ١٥ يناير ٢٠٥٠

٢ - إذا لم يتم سحب حصيلة القرض بالكامل فى تاريخ سداد أول قسط من أصل القرض ، يتم تحديد القسط الواجب سداده من قبل المقترض فى تاريخ سداد كل قسط من أصل القرض على النحو التالي :

(أ) في حدود ما تم سحبه من حصيلة القرض في تاريخ سداد أول قسط ، يسد المقرض المبلغ المسحوب اعتباراً من التاريخ المذكور طبقاً للفقرة (١) من هذا الجدول .

(ب) يتم سداد أي مبلغ يتم سحبه بعد تاريخ سداد أول قسط من أصل القرض في تاريخ سداد قسط أصل القرض الذي يلى تاريخ السحب المذكور ، ويكون السداد بالمبالغ التي يحددها البنك عن طريق ضرب كل مبلغ مسحوب في كسر بسطه هو نسبة القسط الأصلي المحدد في القائمة الواردة بالفقرة (١) من هذا الجدول (نسبة القسط الأصلي المستحق) ، ومقامه هو إجمالي جميع الأقساط الأصلية الباقية المستحقة في تواريخ سداد أقساط أصل القرض التي تقع في التاريخ المذكور أو بعده ، على أن يتم تعديل الأقساط المذكورة حسبما يكون ضروريًا لخصم أية مبالغ مشار إليها في الفقرة (٤) من هذا الجدول والتي يطبق في شأنها قسم تحويل العملة .

٣ - (أ) لأغراض حساب أقساط أصل القرض واجبة السداد في أي تاريخ سداد للأقساط المذكورة ، تعتبر أية مبالغ من القرض مسحوبة خلال شهرين ميلاديين قبل تاريخ سداد أي قسط من أصل القرض مسحوبة ومستحقة السداد في تاريخ سداد قسط أصل القرض الذي يلى تاريخ السحب ، ويتعين سدادها في كل تاريخ سداد أقساط أصل القرض بدءاً من تاريخ سداد القسط الثاني الذي يلى تاريخ السحب .

(ب) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ، إذا ما قرر البنك في أي وقت اتباع نظام مطالبات بتواريخ استحقاق يتم بموجبه إصدار الفواتير في تاريخ الاستحقاق لأقساط أصل القرض أو بعد التاريخ المذكور ، يتم إيقاف تطبيق أحكام هذه الفقرة الفرعية على أية مبالغ مسحوبة بعد اتباع نظام المطالبات المذكور .

- ٤ - دون الإخلال بأحكام الفقرتين ٢،١ من هذا الجدول ، عقب تحويل عملة كامل المبلغ المسحوب من أصل القرض أو جزء منه إلى عملة معتمدة ، يحدد البنك المبلغ الذي تم تحويله إلى عملة معتمدة على النحو المذكور والواجب سداده في تاريخ سداد قسط أصل القرض الذي يصبح مستحقاً خلال فترة التحويل ، عن طريق ضرب ذلك المبلغ مباشرة في عملته المسمى قبل التحويل المذكور إما: (١) في سعر السحب الذي يعكس مبالغ أصل القرض بالعملة المعتمدة الواجب سدادها من قبل البنك وفقاً لعمليات تغطية العملة في شأن التحويل المذكور ؛ أو (٢) في سعر الصرف وفقاً لسعر الشاشة إذا قرر البنك القيام بذلك وفقاً لإرشادات التحويل .
- ٥ - عند تحديد أصل رصيد القرض المسحوب بأكثـر من عملة من عملات القرض ، تطبق عندئذ أحكام هذا الجدول بشكل منفرد على المبلغ الذي يتم تحديده بكل عملة من عملات القرض بهدف وضع جدول استهلاك منفصل لكل مبلغ على حدة .

ملحق

الفصل (١) التعريف:

- ١ - "خطة العمل" تعنى خطة صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٥ والشار إليها فى القسم ١-ج-١ من المجدول (٢) بهذا الاتفاق والقسم ١-ج-١ من اتفاق البرنامج والتى يجوز تعديلها من وقت لآخر بالاتفاق مع البنك .
- ٢ - "الأهداف السنوية" تعنى الأهداف السنوية ضمن الخطة متعددة السنوات التى يضعها صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى لإتاحة وحدات سكنية جديدة وتقديم الدعم المادى للإسكان .
- ٣ - "إرشادات مكافحة الفساد" تعنى "الدليل الإرشادى لمنع ومكافحة الاحتيال والفساد فى تمويل البرامج المرتبطة بالنتائج" بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٢
- ٤ - "فئة" تعنى أيا من الفئات الواردة بالجدول المدرج فى القسم ٤-١-٢ من المجدول (٢) بهذا الاتفاق .
- ٥ - "مؤشر مرتبط بالسحب" يعنى فيما يتعلق بفئة معينة ، المؤشر المتعلق بهذه الفئة على النحو المحدد فى المجدول الوارد فى القسم ٤-١-٢ من المجدول (٢) بهذا الاتفاق .
- ٦ - "النتيجة المرتبطة بالسحب" تعنى فيما يتعلق بأى فئة معينة ، النتيجة المرتبطة بهذه الفئة على النحو المحدد فى المجدول الوارد بالقسم ٤-١-٢ من المجدول (٢) بهذا الاتفاق ، على أساس الإنجازات والذى يجوز فى حالة إحراز مثل هذه النتيجة سحب المبلغ المخصص من القرض لهذه النتيجة طبقاً لأحكام القسم (٤) .
- ٧ - "السنة المالية" تعنى السنة المالية للمقترض وجهة تنفيذ البرنامج التى تبدأ فى ١ يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من كل عام ميلادى .
- ٨ - "الشروط العامة" تعنى "الشروط العامة الخاصة بالقروض المولدة من البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية" المؤرخة ١٢ مارس ٢٠١٢ والتعديلات الموضحة بالقسم (٢) بهذا الملحق .

- ٩ - "جنيه" يعني الجنيه المصري وهو العملة الرسمية بدولة المقرض .
- ١٠ - "الخطة متعددة السنوات" تعنى خطة صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي لإتاحة الوحدات السكنية الجديدة وتقديم الدعم السكنى طوال مدة تتراوح بين ٣-٥ سنوات بناء على أهداف وأولويات المقرض والميزانية المخصصة للصندوق .
- ١١ - "الأنظمة البيئية والاجتماعية والائتمانية للبرنامج" تعنى أنظمة المقرض وجهة تنفيذ البرنامج الخاصة بالبرنامج المشار إليه فى القسم ١-أ من الجدول (٢) بهذا الاتفاق .
- ١٢ - "اتفاق البرنامج" يعنى الاتفاق المبرم بين البنك الدولى وصندوق تمويل الإسكان الاجتماعى فى ذات تاريخ هذا الاتفاق وأى تعديل له من وقت لآخر ويشمل ذلك جميع الجداول والاتفاques المكملة لاتفاق البرنامج .
- ١٣ - "الجهة المنفذة للبرنامج" يعنى صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى .
- ١٤ - "صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى" يعنى صندوق المقرض الذى تم إنشاؤه طبقاً لقانون الإسكان الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بشأنه قرار رئاسى فى مايو ٢٠١٤ لغرض تنفيذ برنامج الإسكان الاجتماعى والذى يمارس صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى نشاطه طبقاً له .
- ١٥ - "برنامج الإسكان الاجتماعى" يعنى برنامج الإسكان الاجتماعى الخاص بالمقرض الذى تم إنشاؤه طبقاً لقانون الإسكان الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بشأنه قرار رئاسى فى مايو ٢٠١٤ ، والذى يتولى صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى تنفيذه .
- ١٦ - "جهة التحقق" تعنى أى جهة مستقلة يعينها صندوق تمويل الإسكان الاجتماعى لأغراض التتحقق من إحراز النتائج المرتبطة بالسحب المشار إليها بالقسم ١-ج-٦ من الجدول (٢) بهذا الاتفاق .

القسم (٢) تعديلات الشروط العامة:

تعديل الشروط العامة على النحو التالي:

- ١ - في كامل الشروط العامة يعدل مصطلح "المشروع" ليقرأ "البرنامج" ويعدل مصطلح "اتفاق المشروع" ليقرأ "اتفاق البرنامج" ويعدل مصطلح "جهة تنفيذ المشروع" ليقرأ "جهة تنفيذ البرنامج" ، ويعدل مصطلح "تقرير المشروع" ليقرأ "تقرير البرنامج" ، ويعدل مصطلح "النفقات المؤهلة" ليقرأ "نفقات البرنامج" .
- ٢ - في جدول المحتويات تعدل الإشارة إلى الأقسام وعنوان الأقسام وأرقامها لتعكس التعديلات الموضحة أدناه .
- ٣ - سيحذف القسم ٢-٢ "الالتزام الخاص من قبل البنك" بأكمله ويتم تعديل ترقيم البنود التالية في المادة (٢) على هذا الأساس .
- ٤ - في القسم ٢-٢ (٣-٢ سابقاً) بعنوان "الطلبات المقدمة بالسحب أو للالتزام الخاص" بـ"طلبات السحب" وتحذف عبارة "أو يطلب من البنك تحrir "ارتباط خاص" .
- ٥ - يحذف القسم المرقم في الأصل ٢-٤ بعنوان "الحسابات المحددة" بالكامل ويتم تعديل ترقيم البنود التالية في المادة (٢) .
- ٦ - يتم تعديل الفقرة (أ) بالقسم ٣-٢ (قسم ٥-٢ سابقاً) بعنوان "المصروفات المؤهلة" (المعدل إلى "مصروفات البرنامج" طبقاً للفقرة ١ من هذا القسم ٢) لتقرأ كالتالي:
"(أ) يتم الدفع لتمويل التكلفة المعقولة للنفقات المطلوبة للبرنامج من حصيلة القرض طبقاً للأحكام الاتفاقات القانونية" .
- ٧ - تعدل الجملة الأخيرة بالقسم ٢-٤ (القسم ٦-٢ سابقاً) بعنوان "تمويل الضرائب" لتقرأ كالتالي: "لهذا الغرض إذا قدر البنك في أي وقت أن مبلغ أي ضريبة مبالغ فيه أو تم فرضه بشكل غير قيزي أو كان غير معقولاً لأى سبب آخر ، يجوز للبنك بتقديم إخطار إلى المقترض استبعاد مثل هذا المبلغ أو مثل هذه الضريبة من مصروفات البرنامج التي تمول من حصيلة القرض على النحو المطلوب لضمان الالتزام بالسياسة المتبعة لدى البنك" .

- ٨ - يعدل القسم ٦-٢ (٨-٢ سابقاً) تحت عنوان "إعادة تخصيص" ليقرأ كالتالي:
- "ما لا يتعارض مع تخصيص أي مبلغ من القرض لفترة من فئات السحب طبقاً لاتفاق القرض يجوز للبنك بموجب إخطار يقدمه إلى المقرض إعادة تخصيص أي مبلغ آخر من القرض مثل هذه الفترة إذا حدد البنك في أي وقت بشكل معقول أن إعادة التخصيص هذا يعد مناسباً لأغراض البرنامج".
- ٩ - يعدل القسم ١-٣ "رسم الحصول على القرض" ليقرأ كالتالي:
- "القسم ١-٣ رسم الحصول على القرض ، عمولة الارتباط .
- (أ) يدفع المقرض للبنك رسم الحصول على القرض طبقاً للسعر المحدد في اتفاق القرض ("رسم الحصول على القرض").
- (ب) يدفع المقرض للبنك عمولة ارتباط على رصيد القرض غير المسحوب طبقاً للسعر المحدد باتفاق القرض ("عمولة الارتباط") . وتطبق عمولة الارتباط بعد مرور ستين يوماً من تاريخ اتفاق القرض إلى التواريخ التي يقوم فيها المقرض بسحب المبالغ من حساب القرض أو التي يتم فيها إلغاؤها . وتسدد عمولة الارتباط كل ستة أشهر على المبالغ المستحقة في كل تاريخ سداد" .
- ١٠ - يعدل القسم ١-٧ بعنوان "الإلغاء بواسطة المقرض" ليقرأ كالتالي:
- "يجوز للمقرض بتقديم إخطار للبنك إلغاء أي مبلغ من رصيد القرض غير المسحوب" .
- ١١ - تجذف الفقرة (د) بعنوان "التوريد الخاطئ" من القسم ٣-٧ بعنوان "الإلغاء بواسطة البنك" ويتم إعادة ترقيم الفقرات التالية لهذه الفقرة .
- ١٢ - القسم ٧-٤ بعنوان "المبالغ الخاضعة لارتباط خاص التي لا تتاثر بالإلغاء أو التعليق بواسطة البنك" يتم حذفه بالكامل ويعاد ترقيم البنود التالية ب المادة (٧) .
- ١٣ - في الملحق الخاص بـ "التعريف" تعدل جميع الإشارات إلى أرقام وفقرات البنود على النحو المطلوب لتعكس التعديلات الموضحة أعلاه .

- ١٤ - يتم إدراج فقرة جديدة برقم ١٩ بالتعريف التالي لـ"رسم الارتباط" ويتم إعادة ترقيم الفقرات التالية لهذه الفقرة:
- ١٩ - "عمولة الارتباط" يعني عمولة الارتباط المحدد في اتفاق القرض لغرض القسم ١-٣-(ب) .
- ١٥ - تعديل الفقرة ٤ (الفقرة ٤٨ سابقاً) من الملحق الخاص بتعريف "رسم الحصول على القرض" باستبدال الإشارة إلى القسم ١-٣ بالقسم ١-٣ (أ) .
- ١٦ - في الفقرة ٦٨ (الفقرة ٦٧ سابقاً) من الملحق يعدل تعريف "سداد القرض" ليقرأ كالتالي:
- "٦٨ - "سداد القرض" يعني أي مبلغ مسدد من أطراف القرض إلى البنك طبقاً للاتفاقات القانونية أو لهذه الشروط العامة ويشمل ذلك على سبيل المثال (لا الحصر) أي مبلغ من رصيد القرض المسحوب والفائدة ورسم الحصول على القرض وعمولة الارتباط والفائدة طبقاً لمعدل الفائدة المحدد (إن وجد) وأي سداد للعلاوة وأي رسم لإقام أي صفقة لإجراء عملية تحويل أو للإنتهاء المبكر لعملية التحويل ورسم ثبيت الهاشم المتغير وأي مبلغ غير متوقع يسدهه المقترض .
- ١٧ - في الفقرة ٧٣ (الفقرة ٧٢ سابقاً) من الملحق يعدل تعريف "تاريخ الدفع" بحذف كلمة "يكون" وإضافة الكلمات و"عمولة الارتباط يكونا" بعد كلمة "الفائدة" .
- ١٨ - تحذف الفقرة المعاد ترقيتها ٨٨ بأكملها (الفقرة ٨٧ سابقاً) من الملحق الخاصة بتعریف "الارتباط الخاص" ويعاد ترقيم جميع الفقرات التالية لهذه الفقرة .

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٣٩٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤،
بشأن الموافقة على اتفاق قرض "البرنامج الشامل لتمويل الإسكان الاجتماعي"
بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية ،
الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤؛

قرر:

(مادة وحيدة)

يُنشر في الجريدة الرسمية اتفاق قرض "البرنامج الشامل لتمويل الإسكان الاجتماعي"
بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية ،
الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠؛

على أن يُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٥/١١/١١

صدر بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩

وزير الخارجية

سامح شكري